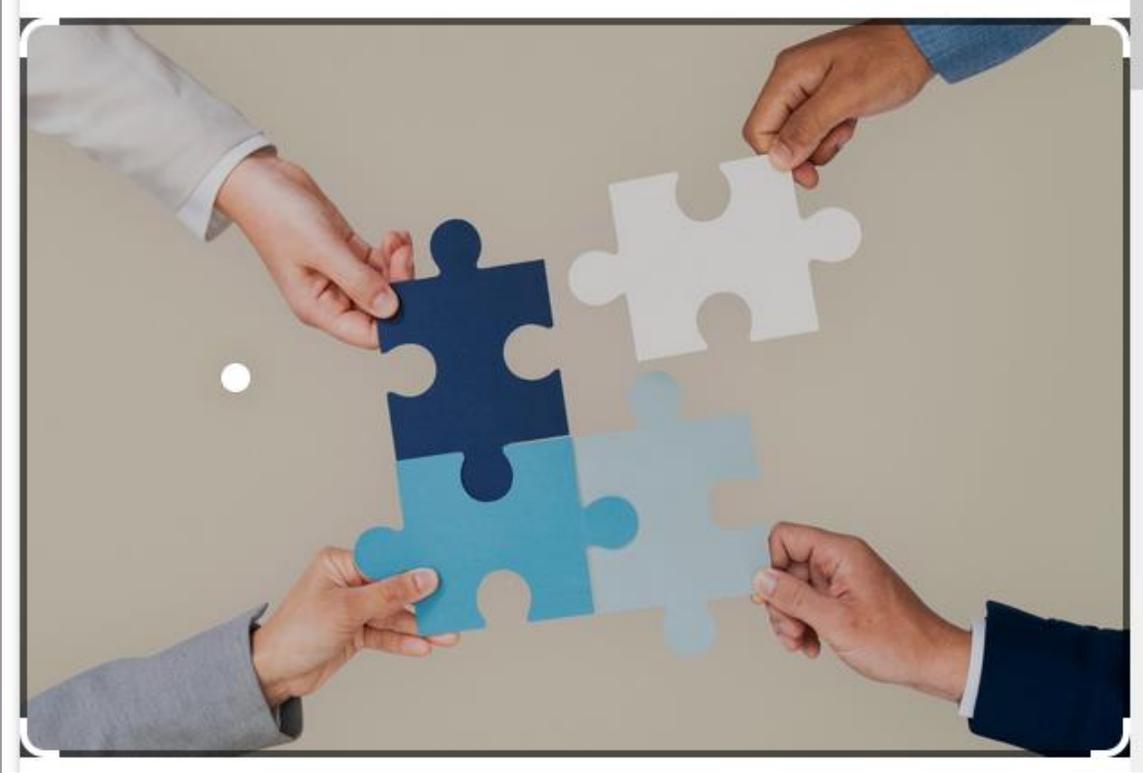




## "الإدارة المحلية" .. طريق مصر للتنمية المستدامة



إعداد

هاجر عادل

تحرير

محمد البدوي

FDHRD

فبراير 2023



"الإدارة المحلّية" ... طريق مصر للتنمية المستدامة

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- تأسست عام 2005 برقم قيد 6337 طبقا للقانون 84 لسنة 2002 وتم توفيق الأوضاع باعتبارها جمعية مركزية طبقا للقانون رقم 149 لسنة 2019 برقم قيد 1084 - غير حزبية لا تهدف إلى الربح ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني [/https://www.fdhrd.org](https://www.fdhrd.org)



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021

FDHRD



## المقدمة

بعد إدماج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، الذي أدى إلى تطور كبير في المنهج التنموي، فقد أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامةً، والمجال التنموي خاصةً، حيث تحولت التنمية إلى اتجاه اقتصادي واجتماعي إلى تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والأجيال المستقبلية، وتحولت كذلك التنمية المحلية من دمج الجهود الحكومية، وجهود المجتمع المحلي إلى تنمية محلية مستدامة تتضمن مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة.

ولذلك تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى التحتية الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية، وخلق فرص عمل، ولذلك فإن مفهوم التنمية المحلية ظهر بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لاعتبارات تنموية اقتصادية، واجتماعية، وبيئية على مستوى المحافظات، من أجل تحقيق أكبر عدد من الأهداف المرجوة، من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة، وقد أسندت للمحليات وظائف تنموية متعددة، مثل: التعاون مع مختلف شركاء التنمية في المجتمع المحلي أو الدولي، ما أدى إلى بروز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد التي تهدف إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية لهذه المحليات.

وحتى تتحقق هذه التنمية المحلية المستدامة، لا بد من تواجد إدارة محلية أو نظام محلي رشيد قادر على تحديد الاحتياجات الرئيسية للمواطنين، والعمل على تنفيذها، في ضوء السياسات العامة للدولة، وتعني الإدارة المحلية أسلوب ونظام ديمقراطي للتعبير عن النظام العام الموجود والمطبق في الدولة سواء كان إداريًا أو سياسيًا، فهو تعبير عن الديمقراطية وضمان الحريات، ومشاركة المواطنين وتحقيق رغباتهم وحل مشاكلهم، وذلك لأن المجالس المحلية المنتخبة هي الأقدر على تحقيق هذه الرغبات، بسبب قربها وفهمها لهوم المواطن، وهي الأدرى بحاجاته.

وبناءً عليه، فإن المحليات مازالت من أكثر المشكلات التي تؤرق المجتمع المصري، فهي بيت الداء للكثير من الأمراض السياسية المتوطنة التي عانت منها الأنظمة السياسية المتواترة على حكم مصر، فقد ارتبطت المحليات بأكثر القيم السلبية التي قامت عليها ثورتين حتى الآن وهي قيمة الفساد، حيث أصبح الفساد صفة لصيقة بالمحليات، ونظرًا للأهمية التي تحظى بها المحليات في أي نظام سياسي،



لما تلعبه من أدوار هامة في تحقيق التنمية المستدامة داخل المناطق والأقاليم الجغرافية المتنوعة، إذ تُعد بمثابة حلقة الوصل بين السلطة المركزية والمواطنين، بحكم قُربها ونفاذيتها في المجتمع المحلي، وهو ما جعلها أكثر درايةً باحتياجات المواطنين، ومن ثم فمشاركة المحليات في رسم ووضع الخطط التنموية على المستوى القومي بات أمرًا ضروريًا، هذا إلى جانب الأدوار العديدة التي يمكن أن تقوم بها المحليات سواء توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، أو تفعيل مبدأ الرقابة الشعبية، أو تعميق مفهوم التنمية بالمشاركة، ولذلك فقد تصدرت قضية التنمية، خاصّة على المستوى المحلي، أولويات النظام السياسي في مصر بعد ثورة 30 يونيو، لكون تنمية وإصلاح المحليات هي الممر الحقيقي للتنمية المستدامة التي تطمح مصر في تحقيقها.

ومن خلال هذا التقرير، نستعرض عدة نقاط متعلقة بالإدارة المحلية، والتنمية المحلية المستدامة، خاصّة على مستوى مصر، تتمثل في الآتي:

1. مفاهيم تتعلق بالتنمية المحلية
2. أسس الإدارة المحلية
3. أهداف الإدارة المحلية والتنمية المحلية المستدامة
4. مبادئ التنمية المحلية المستدامة
5. أبعاد التنمية المحلية المستدامة
6. خصائص التنمية المحلية المستدامة
7. مؤشرات التنمية المحلية المستدامة
8. العلاقات بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية
9. الإدارة المحلية في الدستور المصري عام 2014
10. التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية في مصر
11. التحديات التي تواجه المحليات في مصر
12. التنمية وحدود وظائف الإدارة المحلية في مصر
13. رؤية مصر 2030 وإنجازات وزارتي التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
14. المعوقات التي تواجه الإدارة المحلية
15. الخاتمة والتوصيات



## ❖ مفاهيم تتعلق بالتنمية المحلية:

### 1. التنمية المحلية:

تعددت التعريفات الخاصة بالتنمية المحلية، ولكنها أجمعت على أن هذه التنمية تركز على عنصرين أساسيين، هما:

- **البعد الاجتماعي:** هو المشاركة الشعبية في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها.

- **البعد الإداري:** هو تسيير الإجراءات الحكومية من خلال توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على الذات والمشاركة.

### ومن هذه التعريفات:

وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة، فإن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات أو الدولة، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.

كما أنها عملية يمكن من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والشعبية على مستوى المحليات عبر استغلال الموارد المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق احتياجات المواطنين إلى أعلى المستويات من الرفاه لتلك المجتمعات.

أو هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع المستوى المعيشي لكل أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات في الدولة.

### 2. التنمية المحلية المستدامة:

إن التنمية المحلية المستدامة شأنها شأن التنمية المحلية، إذ تعددت تعريفاتها أيضاً، منها: هي عملية التوفيق بين الأبعاد الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (تطوير المدن والأراضي والمجتمعات والأعمال التجارية)، وتطويرها لتلبية حاجات الأفراد دون المساس على قدرة الأجيال القادمة على توفير حاجاتها.

وهي تلك التنمية التي تقوم على التقدم الاقتصادي، والعدالة الاجتماعي، وحماية البيئة، بهدف تحسين الأحوال والرقي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية.



ويمكن تعريفها أيضًا بأنها استراتيجية عملية، يتم من خلالها تحديد حاجات المجتمع ومتطلباته الأساسية والثانوية، ومن ثمّ تحديد ودراسة الموارد المحلية المتاحة، كمحاولة لاستغلالها وخوفًا من نقصها مع مرور الزمن، ثم الربط بين تلك الحاجات والموارد وترتيبها وفقًا للأولويات الإنسانية، وذلك بهدف تنمية المجتمع المحلي والنهوض به، وتحسين نوعية المعيشة للأجيال الحالية، وضمان مستقبل الأجيال القادمة، لأحقيّتهم في تلك الموارد وعدم تعريض مستقبلهم للخطر، الأمر الذي يشكل عملية من التوازن بين حاجات الإنسان ورغباته وبين الموارد المحلية المتاحة له.

أو هي العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقًا لأولوياتها، مع إكفاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر.

### 3. الإدارة المحلية:

تعتمد التنمية المحلية في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات، أهمها الإدارة المحلية أو النظام المحلي، لأنها هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام المواطنين.

ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة، فإن الإدارة المحلية هي نظامٌ من نظم الإدارة العامة، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة، وهي بذلك تحث على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات لمواجهة مسؤولياتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي.

كما تُعد الإدارة المحلية وظيفة مهمة في التنمية الاجتماعية تتجسد في إشراك المواطنين المحليين، وتثقيفهم على اتباع المفاهيم والقيم الديمقراطية في البناء والعمران، وفي تدريبهم على أساليب الحكم الحديثة.

وقد عُرِّفت الإدارة المحلية أيضًا بأنها شكل من أشكال التنظيم المحلي، يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها.

وكذلك عُرِّفت الإدارة المحلية بأنها أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها، على أن تستقل هذه الهيئات بمرور ماليتها ذاتية وترتبط مع الحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون، وبذلك تكون شخصية اعتبارية قانونية ذات ذمة مالية مستقلة، وتملك أجهزة إدارية ومالية وصلاحيات لها مدى من الاستقلال تحدده الحكومة المركزية.



## ❖ أسس الإدارة المحلية:

تقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس، أهمها:

1. **تمتعها بالشخصية المعنوية:** وهو الأساس الذي يحدد استقلال الإدارة المحلية عن الحكومة المركزية، ويجعلها معترفاً بها، ويعطيها الحق في ممارسة أنواع التصرفات القانونية بالتعامل كافة، وفي اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وأن يكون لها ذمة مالية، وأن تكون مستقلة عن منشئها والمنتسبين إليها، وشخصية معنوية تقاضي الغير أمام القانون.
2. **تتجسد في مجالس محلية مُنتخبة:** وهو اختيار هيئات محلية عن طريق الانتخاب وفق معايير محددة تمثلهم أمام الحكومة المركزية لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية.
3. **المجالس المنتخبة مستقلة وخاضعة للحكومة المركزية:** إشراف الحكومة المركزية ومراقبتها لعمل الإدارة المحلية حتى تضمن سير العمل وفق الأهداف العامة، والسياسات المسطرة للقيام بمتطلبات السكان المحلية، وفق نصوص قانونية تحدد المهام.

## ❖ أهداف الإدارة المحلية والتنمية المحلية المستدامة:

تتعلق الإدارة المحلية من هدفٍ رئيسي، وهو تحقيق التنمية المحلية التي تمثل جزءاً من التنمية المستدامة، من خلال دورها في تولي إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة للدولة، وتحسين الخدمات المحلية الواقعة في نطاق دائرتها، وهكذا تلعب دوراً في إعمال وإتاحة المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين بمعناها الدستوري والتنموي، فيما يتعلق بقطاعات التنمية المحلية، بدون إضرار بالبيئة، وإهمال لمتطلبات الأجيال القادمة، ولذلك فإنه لا بد من مراعاة احتياجات كل محافظة عند إتباع أو تنفيذ برامج التنمية المحلية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي، عدداً من الأهداف الفرعية التي تتمثل في:

1. **الأهداف السياسية للإدارة المحلية:** تتمثل في طريق اختيار ممثلي المواطنين المحليين، عن طريق الانتخابات لتمثيلهم وتعزيز الديمقراطية، والمشاركة لتسيير شؤونهم واتخاذ قراراتهم، مما يكسبهم خبرة سياسية في إدارة الشأن العام، وتحقيق التكامل القومي والوحدة الوطنية، واحتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي.
2. **الأهداف الإدارية:** تتمثل في القضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية، وتحقيق الكفاءة الإدارية، وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض.



3. الأهداف الاجتماعية: تتمثل في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية، وتساهم في ترسيخ الثقة بالمواطن واحترام رغباته في المشاركة بإدارة الشأن العام، وهو ما ينعكس إيجاباً عليهم، وينمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين.

بينما تتمثل أهداف التنمية المحلية المستدامة في:

1) تحسين قدرة الدول على إدارة مواردها الطبيعية، بطريقة تتسم بالوعي والرشد، والتوازن لتحقيق مصالح كل فئات المجتمع.

2) تعزيز احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها، بالإضافة إلى زيادة الوعي البيئي للسكان ورفع درجة إحساسه بمسؤوليته تجاه البيئة وقضاياها.

3) ضمان إدراج التخطيط البيئي في مراحل التخطيط التنموي، من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل والرشد للموارد الطبيعية للحد من استنزافها.

4) ربط التطور التكنولوجي بما يخدم أهداف المجتمع في التنمية وتحقيق الرفاهية.

5) الشفافية مع الجمهور، من خلال المكاشفة بما يواجه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفاعلة، ويتبنى برامج التنمية والحفاظ على البيئة.

6) التركيز على الأنظمة الطبيعية المعرضة للأخطار، مثل: الأراضي الزراعية المعرضة للتصحر، أو مصادر الماء المعرضة للنضوب، أو التلوث، أو النمو الحضري والعمراني العشوائي.

#### ❖ مبادئ التنمية المحلية المستدامة:

يمكن إبراز المبادئ الأساسية للتنمية المحلية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية، وتتضمن هذه المبادئ في:

1. المشاركة: أي إعطاء أفراد المجتمع المحلي إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو

التأثير عليها، من أجل زيادة الانتماء تجاه الدولة، ومثل هذه المشاركة ضرورية بسبب:

• قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.

• أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالباً على مراقبة المشاريع البيئية.

• المساعدة على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

2. حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع المديرين والقادة لمبادئ الشفافية، والمحاسبة، والحوار، والرقابة،

والمسؤولية من أجل تجنب الفساد، وجميع العوامل التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.



3. التضامن مع الأجيال القادمة، من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم المديونية على كاهل هذه الأجيال، وتأمين الحصص العادلة من النمو للفئات الاجتماعية كافة.
  4. حماية التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية: من خلال منع استنزاف الموارد الطبيعية، وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، وحماية الحيوانات والنباتات من الانقراض.
  5. تحقيق المعرفة: من خلال تعزيز التعليم، والوصول إلى معلومات تحفز الابتكار، والوعي، والمشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة.
  6. استيعاب التكاليف: أي أن قيمة السلع والخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف بدايةً من الإنتاج إلى التخلص النهائي.
  7. الإنتاج والاستهلاك المسؤول: يجب إجراء تغييرات في الإنتاج والاستهلاك، ليكون لدى التنمية القابلة على الاستمرار من الناحية الاجتماعية والبيئية، باعتماد الكفاءة البيئية، من خلال تجنب النفايات، وحسن استخدام الموارد.
  8. الإسراع في الوصول إلى نتائج: من أجل كسب ثقة أبناء المجتمع المستهدف، وتحتية قوى مقاومة التغيير في المجتمع للأفكار الجديدة، وذلك من خلال برامج تضمن خدمات سريعة النتائج، وقليلة التكلفة، ولسد حاجات اجتماعية قائمة.
  9. الاعتماد على الموارد المحلية المادية والبشرية، حتى يعود ذلك بالنفع الاقتصادي، حتى تعود بالنفع الاقتصادي على الدولة، من خلال زيادة القوى العاملة وتقليل البطالة، فضلاً عن زيادة العوائد الاقتصادية لخزانة الدولة
  10. الحكم الرشيد: من خلال الشفافية في عملية صنع القرار، ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في هذه العملية، والمساءلة والمحاسبة، كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة بشأن تخصيص الموارد، واستخدام الأموال العامة، وخفض التكلفة، وترشيد الإنفاق والانتباه للقضايا الاجتماعية.
  11. اللامركزية في اتخاذ القرارات: من خلال نقل بعض الاختصاصات والمسؤوليات إلى المحليات، ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات، والأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها.
- ❖ أبعاد التنمية المحلية المستدامة:
1. البعد الاقتصادي: ينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة وحاضنة للتنمية، وأن أي نشاط فيها يجب أن يكون مجدي اقتصاديًا وغير مؤدي إلى تلوث لها واستنزاف لمواردها، مما يؤدي في النهاية إلى أضعاف فرص التنمية المحلية المستدامة لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.



2. **البعد الاجتماعي:** هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، ويمارس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية، فضلاً عن الاحتياجات الكاملة لرفع مستوى معيشته، دون التقليل من فرص ونصيب الأجيال القادمة.

3. **البعد البيئي:** هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهي محور التنمية حيث إن التحرك بصورة رئيسة يرتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذا من الواجب العمل على حماية تلك الموارد وإدارتها بشكل يضمن استمرارها لفترة أطول لحفظ حق الأجيال اللاحقة.

#### ❖ خصائص التنمية المحلية المستدامة:

- 1- **طويلة المدى:** إذ يعتبر البعد الزمني هو الأساس إضافة للبعدين الكمي والنوعي.
- 2- **العادلة:** تراعي حق الأجيال القادمة والحالية في الموارد الطبيعية.
- 3- **ملبية للحاجات:** تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.
- 4- **متوازنة:** تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته.
- 5- **توزيعية:** يُعد الجانب البشري فيها وتنميته من أول أهدافها، خاصة الفقراء والمهمشين.
- 6- **تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينيًا وحضاريًا.**
- 7- **العالمية:** تقوم على التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد وتنظيم العلاقات الدولية.

#### ❖ مؤشرات التنمية المحلية المستدامة:

- 1) **المؤشرات الاجتماعية:** تعني توفير الظروف للدول والمواطنين حتى يتمكنوا من تحقيق:
  - **المساواة الاجتماعية:** وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر.
  - **الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع، خاصة المناطق النائية والأرياف، مع السيطرة على الأمراض المتوطنة والوبائية الناجمة عن تلوث البيئة.**
  - **التعليم:** الذي يُعد أهم حقوق الإنسان، لأنه السبيل الأهم لتحقيق التنمية المحلية المستدامة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها، وزيادة فرص التدريب وتوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم.
  - **السكن والسكان:** حيث يعرقل النمو السكاني السريع، وهجرة سكان الريف للمدن في تحقيق تنمية مستدامة، وتؤدي إلى إفشال خطط التخطيط الاقتصادي والعمراني للدول.



• الأمن الاجتماعي: من خلال حماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي.

(2) المؤشرات الاقتصادية: تشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك في الدول، منها:

• البنية الاقتصادية: حيث تقييم أداء الدول الاقتصادي من خلال: معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، وقوة الميزان التجاري للدول، ونسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية.

• أنماط الإنتاج والاستهلاك: حيث تحولت معظم الدول إلى الأنماط الاستهلاكية وأنماط الإنتاج غير المستدامة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس، خاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى.

(3) المؤشرات البيئية: تتمثل في القضايا البيئية المعاصرة، ومنها:

• التغيرات في الغلاف الغازي للأرض: والاحتباس الحراري، ومواجهته من خلال العمل على معالجة التلوث الهوائي المتخطي الحدود، وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات كيوتو ومونتريال.

• استخدامات الأراضي: من خلال حمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات الطبيعية، والزحف العمراني على الأرض الزراعية، مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي والغابي والرعي.

• المسطحات البحرية وحمايتها: من خلال الحد من تلوث البحار، ووقف طرائق الصيد البحري الجائر، وتنمية الثروة السمكية وحماية الأنواع المعرضة للانقراض، إضافة إلى حل مشكلة ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة مما يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر واليابسة.

• مصادر المياه العذبة: حيث يعاني 35% من سكان العالم من شح مائي خطير، وتتهبت المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن الحادي والعشرين ستكون بسبب مصادر المياه والنزاع الدولي عليها، ويتم قياس التنمية المحلية المستدامة عن طريق مؤشر مدى نوعية المياه، وكمياتها المتوفرة، ونصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة.

#### ❖ العلاقات بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية:

تؤدي الوحدات المحلية دورها في نطاق السياسة العامة للدولة، ومن هنا تمارس الحكومة المركزية رقابة عليها، للتأكد من قيامها بهذا الدور، وتتنوع أشكال الرقابة على الوحدات المحلية كما يلي:

1. الرقابة الإدارية: تتمثل في حق تعيين رؤساء الوحدات المحلية، ومتابعة مجلس الوزراء لأعمال المحافظات وتقييم أدائها، وحق مجلس الوزراء في حل المجالس الشعبية المحلية أو إيقافها عن العمل،



بناءً على ما يعرضه الوزير المختص بالإدارة المحلية، لأسباب تفضيها المصلحة العامة ويقدرها مجلس الوزراء.

2. **الرقابة التشريعية:** يمارس هذا النوع من الرقابة عن طريق البرلمان، وتتمثل في اعتماده للموازنة المحلية والحسابات الختامية، وضرورة الحصول على موافقته في حالة إبرام أي قرض، كما يقدم الوزير المختص بالإدارة المحلية تقريراً عن ما تم تنفيذه من خطط التنمية والموازنات الخاصة بكل محافظة، كما يتضمن بياناً بالأسئلة وطلبات الإحاطة والاقتراحات التي تمت مناقشتها في المجالس الشعبية المحلية، والقرارات التي صدرت بشأنها، بالإضافة إلى حضور النواب لجلسات المجالس الشعبية المحلية مع حقهم في تقديم الاقتراحات والأسئلة وطلبات الإحاطة، دون أن يكون لهم صوت محدود في اتخاذ القرارات، و أخيراً إخطار البرلمان بقرار حل المجلس الشعبي المحلي خلال أسبوعين من تاريخ صدوره.

3. **الرقابة الاقتصادية:** تتمثل في وجوب عرض مشروعات خطط المحافظات، وأيضاً إرسال مشروع موازنات المحافظات ومشروع الحساب الختامي بعد إقرارها من المجالس الشعبية المحلية على السلطات المركزية، وهناك أيضاً شرط موافقة مجلس الوزراء في حالة قيام الوحدات المحلية بفرض الضرائب والرسوم المحلية، أو قبول التبرعات والمساعدات والهبات والإعانات التي تقدمها هيئات أو أشخاص أجنبية، وأيضاً وجود ممثل مالي لوزارة المالية بكل محافظة يختص بمراجعة حسابات المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها إيراداً ومصروفاً، بالإضافة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

### ❖ **الإدارة المحلية في الدستور المصري عام 2014:**

تُقسم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات، والمدن، والقرى، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، ولكن يراعى عند إنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية أو تعديل الحدود بينها، الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم قانون المحليات وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية.

كما تكفل الدولة أيضاً توفير ما تحتاجه الوحدات المحلية من معونة علمية، وفنية، وإدارية، ومالية، وتضمن التوزيع العادل للمرافق، والخدمات، والموارد، وتقريب مستويات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات، طبقاً لما ينظمه القانون.



ووفقاً للدستور، فإنه يكون للوحدات المحلية موازنات مالية مستقلة، ويدخل في مواردها ما تخصصه الدولة لها من موارد، والضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي الأصلية، والإضافية، وتطبق في تحصيلها القواعد، والإجراءات المتبعة في تحصيل أموال الدولة، وكل ذلك على النحو الذي ينظمه القانون، بالإضافة إلى أن القانون ينظم شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين، ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية الأخرى، ويحدد اختصاصاتهم.

وتنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام المباشر، لمدة أربع سنوات، ويُشترط في المترشح ألا يقل سنه عن 21 عاماً، وينظم القانون أيضاً شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن 35 عاماً، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن 5% من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة.

وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه طلبات إحاطة، واستجابات وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون، كما يحدد القانون موارد هذه المجالس المالية وضمانات أعضائها واستقلالها.

وتُعد قرارات المجلس المحلي الصادرة في حدود اختصاصه نهائية، ولا يجوز تدخّل السلطة التنفيذية فيها، إلا لمنع تجاوز المجلس لهذه الحدود، أو الإضرار بالمصلحة العامة، أو بمصالح المجالس المحلية الأخرى، وعند الخلاف على اختصاص هذه المجالس المحلية للقرى أو المراكز أو المدن، يفضل فيه المجلس المحلي للمحافظة، وفي حالة الخلاف على اختصاص المجالس المحلية للمحافظات، تفصل فيه على وجه الاستعجال الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، وذلك كله وفقاً لما ينظمه القانون، ولا يجوز حل المجالس المحلية بإجراء إداري شامل، إذ ينظم القانون طريقة حل أي منها، وإعادة انتخابه.

**ولعل أبرز المواد الدستورية المتعلقة بالإدارة المحلية، هي:**

- **مادة 175:** تقسم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات، والمدن، والقرى، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك. ويراعى عند إنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية أو تعديل الحدود بينها، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.



- **مادة 176:** تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية.
- **مادة 177:** تكفل الدولة توفير ما تحتاجه الوحدات المحلية من معونة علمية، وفنية، وإدارية، ومالية، وتضمن التوزيع العادل للمرافق، والخدمات، والموارد، وتقريب مستويات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات، طبقاً لما ينظمه القانون.
- **مادة 178:** يكون للوحدات المحلية موازنات مالية مستقلة. يدخل في مواردها ما تخصصه الدولة لها من موارد، والضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى الأصلية، والإضافية، وتطبق في تحصيلها القواعد، والإجراءات المتبعة في تحصيل أموال الدولة، وكل ذلك على النحو الذي ينظمه القانون.
- **مادة 179:** ينظم القانون شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين، ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية الأخرى، ويحدد اختصاصاتهم.
- **مادة 180:**
  - تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة.
  - تختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجابات وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون. ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الأخرى، ومواردها المالية وضمانات أعضائها واستقلالها.
- **مادة 181:** قرارات المجلس المحلى الصادرة في حدود اختصاصه نهائية، ولا يجوز تدخّل السلطة التنفيذية فيها، إلا لمنع تجاوز المجلس لهذه الحدود، أو الإضرار بالمصلحة العامة، أو بمصالح المجالس المحلية الأخرى. وعند الخلاف على اختصاص هذه المجالس المحلى للقرى أو المراكز أو المدن، يفصل فيه المجلس المحلي للمحافظة. وفي حالة الخلاف على اختصاص المجالس



المحلية للمحافظات، تفصل فيه على وجه الاستعجال الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، وذلك كله وفقا لما ينظمه القانون.

- **مادة 182:** يضع كل مجلس محلي موازنته، وحسابه الختامي، على النحو الذي ينظمه القانون.
- **مادة 183:** لا يجوز حل المجالس المحلية بإجراء إداري شامل. وينظم القانون طريقة حل أي منها، وإعادة انتخابه.

#### ❖ التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية في مصر، تتمثل في:

(1) وحدات الإدارة المحلية: هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، ويكون لكلٍ منها الشخصية الاعتبارية.

(2) الأقاليم الاقتصادية: ينص قانون الحكم المحلي على إنشاء مناطق تضم عدة محافظات متكاملة اقتصادياً، ويصدر بتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية، وإن لم تمنح شخصية معنوية مستقلة، ووفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 475 لسنة 1977، قُسمت جمهورية مصر العربية إلى 8 أقاليم اقتصادية، ثم أدمج المشرع إقليم مطروح في إقليم الإسكندرية، وبذلك أصبح عدد الأقاليم الاقتصادية 7 على النحو التالي:

- **إقليم القاهرة:** يشمل محافظات القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وعاصمته القاهرة.
- **إقليم الإسكندرية:** يشمل محافظات الإسكندرية، والبحيرة، ومنطقة النوبارية، ومطروح، وعاصمته الإسكندرية.
- **إقليم الدلتا:** يشمل محافظات المنوفية، والغربية، وكفر الشيخ، ودمياط، والدقهلية، وعاصمته طنطا.
- **إقليم قناة السويس:** يشمل محافظات سيناء، وبورسعيد، والإسماعيلية، والشرقية، والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس، وعاصمته الإسماعيلية.
- **إقليم شمال الصعيد:** يشمل محافظات بني سويف، والمنيا، والفيوم، وجزءاً من شمال البحر الأحمر، وعاصمته المنيا.
- **إقليم أسيوط:** يشمل محافظتي أسيوط، والوادي الجديد، وعاصمته أسيوط.
- **إقليم جنوب الصعيد:** يشمل محافظات سوهاج، وقنا، وأسوان، والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر، وعاصمته أسوان.

(3) الأمانة العامة للإدارة المحلية: تعتبر الأمانة الفنية لمجلس الوزراء فيما يتعلق بشئون الإدارة المحلية، وللمجلس الأعلى للإدارة المحلية وتعاونيه في مباشرة اختصاصاته، كما تعمل على التنسيق بين



المحافظات، ودعم التعاون بينها وبين الوزارات، بما يضمن حسن أداء مهام المحليات في إطار الموازنة والخطة القومية.

#### 4) المجلس الأعلى للإدارة المحلية:

نص القانون رقم 124 لسنة 1960، على إنشاء هيئة عليا للإدارة المحلية يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية، وكانت هذه الهيئة تتولى الرقابة والإشراف على أعمال المجالس المحلية، وبعد تعديل اسم وتشكيل هذه الهيئة أكثر من مرة من اللجنة الوزارية للحكم المحلي إلى مجلس المحافظين، استقر الاسم على المجلس الأعلى للإدارة المحلية منذ عام 1988، ويُشكّل برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كلاً من الوزير المختص بالإدارة المحلية والمحافظين، ورؤساء المجالس المحلية للمحافظات.

وتتمثل أهم اختصاصات المجلس الأعلى للإدارة المحلية فيما يلي:

- دراسة القوانين والقرارات، وكل الأمور العامة والخاصة بدعم وتطوير الإدارة المحلية.
- تقييم أداء المحافظات لعملها، ومدى تحقيقها لأهداف الخطه، وكذلك التصديق على خطط الأقاليم والمحافظات.

- التنسيق بين المحافظات والوزارات.

- معاونة مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصاته في مجال الإدارة المحلية.

ويتبع المجلس الأعلى للإدارة المحلية المجالس الشعبية المحلية، والمجالس التنفيذية، حيث:

أ. **المجالس الشعبية المحلية:** ويتم تشكيلها طبقاً لمبدأ الانتخاب المباشر، مع تخصيص 50% على الأقل للعمال والفلاحين، كما ينتخب المجلس رئيسه ووكيله.

وتتمثل الاختصاصات العامة للمجالس الشعبية المحلية، في:

1. الإشراف والرقابة على المجالس الشعبية المحلية التي تقع في نطاق المجلس أو في المستويات الأدنى والتابعة للمجلس، بما في ذلك التصديق على قراراته.
2. الرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي التي تخدم أكثر من وحدة محلية في نطاق الوحدة المحلية للمجلس الذي يتولى الرقابة.
3. إقرار مشروعات الخطط والموازنات السنوية ومتابعة تنفيذها، وإقرار مشروعات الحسابات الختامية.
4. تحديد وإقرار خطط المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانات الذاتية على مستوى الوحدة المحلية في المشروعات المحلية ومتابعة تنفيذها
5. اقتراح إنشاء مختلف المرافق التي تعود بالنفع العام على الوحدة المحلية.
6. تحديد وإقرار القواعد العامة لإدارة واستخدام ممتلكات الوحدة المحلية والتصرف فيها.



7. الموافقة على القواعد العامة لتنظيم تعامل أجهزة الوحدة المحلية مع الجماهير في جميع المجالات، وكذلك القواعد اللازمة لتنظيم المرافق العامة المحلية للوحدة المحلية ورفع كفاءة العمل بها.
8. المجالس مسئولة عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة أساسها مكونات وإمكانيات المجتمع المحلي، وعليها كشف الفرص الاستثمارية في نطاق كل منها، وحسن توزيع الموارد على الاحتياجات حسب أولويتها الفعلية في خططها المحلية.
9. إقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة وفق السياسة العامة للدولة، وفي إطار الخطة العامة، مع متابعة تنفيذ الخطة والموازنة السنوية، وكذلك متابعة تنفيذ خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية في المشروعات المحلية.
- ب. **المجالس التنفيذية:** وهي المجلس التنفيذي للمحافظة، والمجلس التنفيذي للمركز، والمجلس التنفيذي للمدينة، المجلس التنفيذي للحي، والمجلس التنفيذي للقرية، حيث:
  - يتكون المجلس التنفيذي للمحافظة من المحافظ كرئيس، وعضوية كل من مساعدي المحافظ ورؤساء المراكز والمدن والأحياء، ورؤساء المصالح والأجهزة والهيئات العامة في نطاق المحافظة، وسكرتير عام المحافظة كأمين المجلس.
  - تتكون المجالس التنفيذية للمراكز والمدن والأحياء والقرى من رؤساء وممثلي الوزارات والمرافق المعنية على نحو مماثل.

### التحديات التي تواجه المحليات في مصر

#### **الفساد :**

عانت مصر منذ عقود من حالة الترهل التي أصابت العديد من مفاصلها، وبالأخص الحالة السيئة التي طالت قطاع المحليات، مما كان له بالغ الأثر في حالة احتقان المواطن وشعوره بالغبين والظلم. ومع تفشي الفساد الذي طال هذا القطاع الهام والذي يتعامل مباشرة مع اهم احتياجات المواطنين، أصبح من الصعب العمل على إعادة هيكلة وضبط إيقاعه ومحاولة تصحيح مساره وتطوير منظومته حتى يكون مؤهلاً للقيام بدوره الهام كأحد أهم أذرع السلطة التنفيذية التي تعتمد عليها لتنفيذ خطط التنمية وتلبية احتياجات المواطنين.

مع الأضرار الجسيمة التي أصابت الدولة المصرية عقب أحداث 25 يناير 2011، وقرار حل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، زادت أوضاع المحليات تأزماً وسط انكشاف كامل للسلبات



وضعف الكوادر وسوء التخطيط وانعدام الرؤية الصائبة ليس فقط لتطوير قطاع المحليات لكن أيضاً في العقلية التي كانت تدير هذا الملف الهام خلال تلك الفترة.

عقب ثورة الثلاثين من يونيو 2013 اتجهت الدولة لمحاولة ضبط هذا القطاع، والعمل على إعادة هيكلة الإدارة المحلية، انتظاراً للوقت الملائم لإجراء الانتخابات المحلية حتى تكتمل منظومة المحليات بالشكل الذي يساعد في تحقيق خطط التنمية ورؤية الدولة في 2030، وكذلك البدء بشكل نموذجي في ظل ما يتأمله المصريون من الجمهورية الجديدة.

ويمكننا أن نرى بسهولة حالة الصراع بين رغبة الدولة في تصحيح مسار المحليات، وبين بعض أصحاب المصالح التي لاتزال قابعة في غياهب الفكر الرجعي السابق المبني على إما قدرات محدودة ومسئولية غائبة أو التزج الحرام من جراء ابتزاز المواطنين وتعطيل مصالحهم ومعاملاتهم. فلاتزال مواقع القيادات التنفيذية بالمحافظات والوحدات المحلية والمديريات والإدارات الخدمية تعج بالأيدي المرتعشة وغير المسؤولة، وكذلك بالفاستدين والبيروقراطيين الذين، ولا شك، يمثلون عبأً كبيراً على الدولة والمواطنين على حد سواء، والوقائع والأمثلة على ذلك كثير في ظل الصعوبات والتحديات المتعددة التي يعاني منها قطاعات التقشيش في التصدي لمثل هؤلاء. كما أن الدور التنسيقي بين وزارة التنمية المحلية والمحافظات بحاجة لمزيد من الوضوح والإيجابية التي من شأنها، إذا ما تمت بلورتها بشكل مناسب، أن تعطي مردوداً أفضل بكثير مما هي عليه الآن

### المركزية :

مصر ظلت، إلى حد كبير، بعيدة تماماً عن موجة الإصلاحات المرتبطة باللامركزية. فعلى الرغم من كون مصر من أقدم الدول أخذاً بنظام الإدارة المحلية، والذي بدأ مع محمد علي عام 1809؛ ومرور مصر منذ ذلك التاريخ بمراحل كثيرة من التطور إلا أن هذه التجربة لم ترقى أبداً إلى منح المحليات المستوى المطلوب من حرية العمل والحركة، فظلت مصر دوماً أسيرة نظام شديد المركزية في إدارة الدولة، ربما أحياناً بالمخالفة للنصوص الدستورية والقانونية التي نصت على اعتماد "اللامركزية"

المحليات في مصر تتسم بالمركزية الشديدة والمفرطة، التي تغفل الواقع المحلي والاحتياجات المحلية. والمشاركة المجتمعية في صنع القرارات محدودة للغاية



عدم قدرة المجالس الشعبية المحلية على إصدار قرارات ملزمة للأجهزة التنفيذية المقابلة لها، ولا تستطيع بالتالي محاسبتها، بل أكثر ما تمتلكه هو إصدار توصيات أو مقترحات للأجهزة التنفيذية المقابلة لها. كما أنها لا تستطيع مخاطبة هذه الأخيرة مباشرة، بل يجب أن يتم ذلك من خلال المحافظة، والمحافظ هو الذي يتولى هذه المهمة، وهو ما أدى بالتالي إلى نزع أي سلطات حقيقية عن المجالس الشعبية المحلية.

### **البيروقراطية :**

بيروقراطية الموظفين كفيلة بالقضاء على أي استثمار في المهد يرغب في ضخ استثمار داخل أي محافظة وهو ما استوعبته الدولة في الساحل الشمالي والذي قررت نقل تبيعه بشكل كامل لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، نظرا لأن بيروقراطية المحافظة والمحليات كانت كفيلة بالقضاء على الاستثمار في تلك المنطقة

التطبيق الخاطئ للقانون وتعطيل مصلحة المواطن، وبرغم استكمال كل أوراقه مثال هؤلاء داخل المحليات مثال سيء لممثلي الدولة

فالبيروقراطية عندما تترسخ جذورها في الإدارة ويتعمق أسلوبها في الممارسة اليومية بحيث تغدو وكأنها بمثابة تشريع ينبغي على الجميع أن يتعاملوا معه بدلاً من النظام والقانون والتقاليد الإدارية المتطورة يستحيل الوقوف أمامها

### **❖ التنمية وحدود وظائف الإدارة المحلية في مصر :**

يمكن أن تقوم الإدارة المحلية بالمساهمة في الحد من فجوة العدالة الاقتصادية جغرافياً بين المحافظات، وتعزيز مشاركة المواطنين والتمثيل في مجالس محلية، وتفعيل المساءلة الاجتماعية، من خلال تمثيل المنتفعين من المواطنين في الإدارة والإشراف على المشروعات والخدمات العامة بالمحافظات.

ويكون تولي وحدات الإدارة المحلية لاختصاصاتها في نطاق دائرتها من صلاحيات لا يتعدى بأي حال حدود السياسة والخطة العامين للدولة، ويوجد بالمحافظات أربعة أنواع من المؤسسات الحكومية ضمن الإدارة العامة للدولة، ولكن علاقة الإدارة المحلية وبالتالي الوحدات المحلية بكل منها مختلفة، وهذه المؤسسات يمكن استعراضها بالترتيب حسب درجة علاقاتها بالإدارة المحلية، كما يلي:

(1) الديوان العام ويخضع بالكامل للإدارة المحلية.

(2) مديريات الخدمات: تخضع مالياً وإدارياً للمحافظات، ولكن لا تملك الوحدات المحلية أية سلطة بشأنها، في حين تدرج موازنتها وتتبع الوزارات، وتشمل (12) مديرية، وهي؛ الزراعة، والتربية والتعليم، والصحة،



والطب البيطري، والشباب والرياضة، والتموين، والتضامن الاجتماعي، والإسكان والتعمير، والطرق والنقل، والقوى العاملة، والتنظيم والإدارة، والضرائب العقارية.

**3) المديرية المركزية والسيادية**، تتبع الوزارات السيادية والهيئات المركزية، ويقتصر دور الإدارة المحلية فيما يتعلق بتوفير بعض المعدات أو الأجهزة اللازمة للقيام بأعمالها على المستوى المحلي، وهي؛ الري، والثقافة، والمالية، والأمن، والأوقاف، والضرائب.

**4) الهيئات العامة الاقتصادية والشركات القابضة التابعة لها**، مثل المياه والصرف الصحي وغيرها وتختص بالمرافق العامة، ويقتصر دور الوحدات المحلية فقط في المساعدة في تنفيذ برامجها والسياسات العامة بالمحافظات.

ومن هنا يتبين تواجد اللامركزية المالية في برامج التنمية المحلية، وهي خمسة برامج فقط داخل المحافظات أو ما تعرف بالديوان العام، وتوجد هذه البرامج في كل وحدة محلية، وتختص الدواوين العامة بالوحدات المحلية في تحديد استثمارات هذه القطاعات، وفقاً لاحتياجاتها، كما تتولى تنفيذ هذه الاستثمارات، وتشمل هذه القطاعات أو البرامج ما يلي:

- الكهرباء (البرامج والمشروعات الخاصة بمد وتدعيم شبكات الكهرباء بالمحافظة)،
- النقل والمواصلات (مشروعات رصف الطرق المحلية والطرق الداخلية وبناء الكباري، والأنفاق والمعديات).

- المرافق وتحسين البيئة (من شبكات المياه، والصرف الصحي، وتغطية الترع والمصارف).
- الأمن والإطفاء والمرور.

- قطاع الخدمات (الخدمات الصحية وتنمية المرأة والطفل).

وعليه، فإن نجاح اللامركزية يتطلب مجموعة من العوامل الواجب توافرها، وبما يؤدي إلى تقوية نظام الإدارة المحلية، وبما يتناسب مع السياق المصري، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- وضوح سلطات اتخاذ القرارات المحلية.

- تحديد الاختصاصات المحلية التي تستند للأطر التشريعية.

- توافر الموارد وطرق جلبها وتنميتها.

ويتطلب ذلك من خلال مدخل الإصلاح التشريعي، لتحقيق تطوير الإدارة المحلية وزيادة كفاءتها وفعاليتها في التنمية المحلية التي تتمثل غاياتها في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، وإيجاد صيغة واضحة للعلاقة بين المركزية واللامركزية متفق عليها تشريعياً، ومراعاة في ذلك للأوضاع السياسية



والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتشريعات الأخرى ذات الصلة بعمل الإدارة المحلية وأخذها في الاعتبار.

ورغم محدودية صلاحيات الإدارة المحلية، إلا أنها تمارس عدة وظائف وصلاحيات متعلقة بالتنمية في جميع مجالاتها، ولذلك يصبح من المهم تحويل ما جاء في مواد الدستور حول نظام الإدارة المحلية إلى واقع، خاصة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية وفق إطار زمني قابل للتطبيق وإجراءات واضحة، وذلك كما يلي:

1. تطوير وتعزيز دور الوحدات المحلية أن تكون وحدات تنمية تتمكن من تحقيق الاستغلال الأكفأ والفعال للموارد، وتعيين مقومات التنمية المحلية بكل وحدة.
2. إشراك الإدارة المحلية في زيادة وتوسيع فرص الاستثمار لتحقيق النمو والتنمية، بما يتيح للوحدات المحلية تحديد الفرص الاستثمارية المحلية في ضوء الخطة الاستثمارية العامة للدولة، كما لا بد من إلزام الوحدات المحلية بإصدار أدلة محدثة مطبوعة وإلكترونية تتضمن بيانات دقيقة حول فرص ومجالات الاستثمار في نطاقها الجغرافي.
3. تدعيم مجالات تعبئة الموارد الذاتية الأخرى منها؛ تعزيز الاقتصاد التعاوني، حيث يمكن للإدارة المحلية أن تلعب دوراً في تشجيع ودعم الجمعيات التعاونية بأنواعها، وتوئها للقيام بدور فاعل في التنمية المحلية.
4. إحياء وتفعيل التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية، وتفعيل الأقاليم الاقتصادية وهيئات التخطيط الإقليمي لتيسير تعبئة مزيد من الموارد على مستوى كل إقليم اقتصادي.
5. تفعيل أدوات رقابة المجالس المحلية بمستوياتها المختلفة على أعمال المجالس التنفيذية المحلية، ومشاركتها في التنمية المحلية في كل محافظة حسب نطاق اختصاصاتها.
6. تشجيع مشاركة محلية فاعلة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومبادرات الأفراد والعائلات في تنمية الوحدات المحلية.
7. تعزيز الثقة المتبادلة بين المواطنين والمجالس المحلية المقبلة عن طريق إشراك المواطنين والاستفادة من انتماءاتهم وروابطهم ومبادراتهم الإيجابية في التنمية المحلية، وتفعيل المشاركة بالجهود الذاتية، وتفعيل المساءلة الاجتماعية بإعمال لجان المنتفعين من المواطنين.

#### ❖ رؤية مصر 2030 وإنجازات وزارتي التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

أعدت الحكومة المصرية الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، في 2015، من خلال عملية تشاركية بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إذ ركزت الرؤية على



أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، لأن التنمية المستدامة تساهم على المستوى المحلي في تحقيق تنمية متوازنة، ويخفف من مشكلة الهجرة المتزايدة من السكان، ويحد من مخاطر التمايز الاجتماعي المكاني بين المناطق المحلية، الذي قد يهدد التماسك الإقليمي والترابط الاجتماعي.

ولعل أحد أهم أهداف التنمية المستدامة الذي تنطلق منه رؤية مصر هو الهدف 11 الذي نص على: "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، إذ يهدف النجاح في تحقيق الغايات الأخرى الواردة في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

كما تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية، في الريف والحضر على حد سواء، وتعزيز الشمول المالي، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية.

وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يركز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ولعل أهم هذه المحاور التي تركز على التنمية المحلية هي:

#### 1. البعد الاقتصادي يشمل:

• محور التنمية الاقتصادية: يستهدف استقرار في الأوضاع الاقتصادية، والقدرة على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتضمن رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً، وزيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر 30 دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل 10 دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج ليشمل تقليل معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية، ووصول نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية.

• محور الطاقة: يستهدف أن تكون مصر قادرة على تلبية كل متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد وطاقة وتشجيع الاقتصاد والتنافس والعدالة الاجتماعية، والاهتمام بالبيئة، وتعزيز القدرة على التأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة، وذلك من خلال ضمان أمن الطاقة وتوفير الطاقة المطلوبة لزيادة معدلات النمو المنشودة، وتعظيم الاستفادة من الموارد



المحلية للطاقة، وزيادة مجمل إنتاج الطاقة من الموارد المحلية، وتعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع، والحد من الآثار السلبية للملوّثات.

2. **البعد البيئي يشمل محور التنمية العمرانية:** يسعى إلى أن يجعل مصر قادرة على استيعاب سكانها ومواردها وتطبيق التنمية المكانية، التي تستجيب لطموحات المصريين وتزيد مستوى معيشتهم، وزيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان، عن طريق تحقيق الاتزان في التوزيع السكاني بالمناطق المعمورة الحالية والمستقبلية، وتعظيم عوائد التنمية بالمناطق الجديدة لضمان قدرتها على جذب الزيادة السكانية واحتوائها، والارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، وذلك من خلال رفع مستوى جودة حيز المعمار الحالي والمستقبلي، وتعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً، عن طريق تحقيق أقصى استفادة من موقع مصر الجغرافي المتميز.

3. **البعد الاجتماعي، يشمل العدالة الاجتماعية:** يهدف هذا المحور إلى خلق مجتمع يتمتع بمبادئ المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعزيز التكاتف بين أفراد المجتمع ليزيد من معدل الاندماج المجتمعي، وضمان حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل، في إطار معايير سيادة القانون، والتوازنات بين الكفاءة والإنجاز، وتعزيز الاندماج المجتمعي، وترسيخ التعاون والشراكة بين فواعل التنمية (الدولة - المجتمع المدني - القطاع الخاص)، وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية لضمان عدالة التوزيع، وتقليل الفجوات الطبقيّة، ومن ثم، تعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية.

4. وبصفة عامة، تتكون مصر من 27 محافظة، و 186 مركزاً، و 225 مدينة، و 85 حياً، و 1264 وحدة قريّة، يتبعها 3401 قرية، و 25930 من العزب والكفور والنجوع.

#### ➤ **على مستوى وزارة التنمية المحلية:**

اهتمت وزارة التنمية المحلية باستراتيجية تطبيق اللامركزية، وتدعيم قدرات الإدارة المحلية لتصبح كفاء لنقل الاختصاصات والسلطات والموارد من الوزارات المركزية وفق ما نص عليه الدستور المصري الصادر في 2014، كما أن الوزارة تعمل على التطوير المؤسسي، وإعادة هيكلة المحافظات والوحدات المحلية التابعة لها، وتطوير نظم اختيار وتأهيل القيادات التنفيذية، وتطوير نظم العمل بالإدارة المحلية في مجالات التخطيط المحلي والمتابعة والتقييم، ونظم المعلومات والخدمات الإجرائية، وغيرها من نظم العمل، منطلقاً من هدفها الرئيسي هو تحقيق التنمية المحلية المستدامة، باعتباره أحد أهداف رؤية مصر 2030.

ولعل أبرز جهود وزارة التنمية المحلية تتمثل في:



1. لقد أنجزت وزارة التنمية المحلية والجهات التابعة لها العديد من المشروعات، حيث بلغ ما تم صرفه على تنفيذ هذه المشروعات خلال الفترة من يوليو 2014 وحتى يونيو 2021 مبلغ وقدره 157 مليار جنية استفاد منها حوالي 90 مليون مواطن، حيث تم تنفيذ 6.5 مليون مشروع، وتدخل لإقامة مشروعات بنية أساسية وخدمات عامة وتنمية اقتصادية بتكلفة قدرها 225 مليار جنية استفاد منها 38 مليون مواطن، ووفرت 7.3 مليون فرصة عمل.

2. جملة الاعتمادات المالية المخصصة للخطة الاستثمارية للتنمية المحلية، للعام المالي الجاري 2022/2023 بلغت حوالي 32.338 مليار جنية، كما أن ما تم إتاحته للمحافظات حتى منتصف الربع الثاني (2022/12/20) مبلغ وقدره 16 مليار جنية، بنسبة تمويل 50% من الاعتماد المدرج.

3. إنشاء صندوق للتنمية المحلية بكل محافظة، للاستفادة منه في عمليات التنمية الاقتصادية والعمرانية والتنمية الريفية وتنمية الاقتصاد المحلي، ويُفتح له حساب ضمن حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي ويكون له الشخصية الاعتبارية، وتعتبر موارد الصندوق من الموارد الذاتية للمحافظة ويرحل الفائض في نهاية كل سنة مالية إلى السنة التالية، وتعتبر أموال هذا الصندوق أموالاً عامة، حيث:

- قام الصندوق خلال الفترة من يوليو 2014 وحتى نهاية يونيو 2021، بتمويل مشروعات بإجمالي استثمارات قدرها 170 مليون جنية على مستوى محافظات الجمهورية ومشاركة مجتمعية قدرها أكثر من 28 مليون جنية، وتم توفير فرص عمل بلغت حوالي 23 ألف فرصة عمل مباشرة.
- وافق الصندوق، خلال ديسمبر 2022 فقط، على تمويل 578 مشروع صغير ومتناهي الصغر، باستثمارات 9,5 مليون جنية في 17 محافظة، منها 405 مشروعاً للسيدات، بنسبة 70%، واحتلت محافظة أسوان صدارة المحافظات بعدد 290 مشروع، منها 208 مشروعاً للمرأة المعيلة، كما أن نسبة مشروعات المرأة التي مولها الصندوق بلغت 100% في محافظات الجيزة، والشرقية، والدقهلية، وكفر الشيخ، وسوهاج.

4. إطلاق المرحلة الثانية للمبادرة الرئاسية حياة كريمة، في 17 أكتوبر 2020، باستثمارات 9.6 مليار جنية، التي تستهدف 375 تجمعاً ريفياً في 14 محافظة، معظمها في صعيد مصر، حيث تضم محافظات وسط وجنوب الصعيد مجتمعة 315 قرية، بنسبة 84% من إجمالي القرى المستهدفة في المرحلة الثانية، ومن المخطط إنهاء العمل في كل القرى المستهدفة في المبادرة والبالغ عددها 1000 قرية بنهاية العام المالي 2023/2024، حيث:

- ووفقاً لوزارة التنمية المحلية، فإنه سيتم تنفيذ 1592 مشروعاً في المرحلة الثانية في عدد كبير من القطاعات التي تهتم المواطنين، وعلى رأسها مياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والصحة وخلق



فرص العمل، وجارى استكمال تنفيذ عدد 175 سوق قرية، و 131 موقف للسيارات بالقرى، وعدد 168 نقطة إطفاء، وتأثيث عدد 300 مبنى، بتكلفة قدرها 2 مليار جنية لخدمة مواطني القرى.

5. تدشين الموازنة التشاركية في محافظات الجمهورية، بما يحقق مبادئ الشفافية وإشراك المواطنين والتعاون مع الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، لتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وقد تم إطلاق الموازنة التشاركية لمحافظة الفيوم في شهر سبتمبر 2022، وسيتم العمل بالتوازي في باقي المحافظات حتى يتم الانتهاء من الموازونات التشاركية في الـ 27 محافظة، تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجمهورية بإطلاق الموازنة التشاركية لجميع المحافظات، ليكون المواطن شريكًا أصيلًا في صنع القرار، باعتبار أن هذه خطوة هامة في مسار دعم اللامركزية والمشاركة المجتمعية في المحافظات، وتحسين كفاءة الإنفاق العام في المحافظات، وخلق حلقة تواصل بين المواطنين والجهات الحكومة في المحافظات.

6. فيما يخص قانون التصالح على مخالفات البناء والتعديت على أراضي أملاك الدولة، تابعت الوزارة مع المحافظات جهودها، حيث بلغ إجمالي عدد طلبات التصالح على بعض مخالفات البناء التي تلقتها المحافظات ما يقرب من 2.8 مليون طلب تصالح، وتم تحصيل مبلغ وقدره 18 مليار جنية، وقد أجرت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بعض الاشتراطات البنائية الجديدة، التي تم تطبيقها بالمدن المصرية بداية من 1/7/2021 وتم دخول الجامعات لإعداد ومراجعة إصدار تراخيص البناء في المدن والهيئة الهندسية للقوات المسلحة لاستصدار شهادة المطابقة، وذلك لضبط منظومة التراخيص والتأكد من التنفيذ الدقيق لها.

7. في مجال التدريب والتأهيل وبناء قدرات العاملين بالوزارة وكوادر الإدارة المحلية بالمحافظات لبناء صف ثان:

- نفذ مركز التنمية المحلية للتدريب نحو 130 دورة تدريبية سنويًا، يستفيد منها حوالي 7 آلاف متدرب على مدار 40 أسبوع تدريب، بإجمالي 800 يوم تدريبي خلال 10 شهور، كما تم تنفيذ دورة تدريبية مكثفة لـ 18 من نواب المحافظين عام 2018 لمدة أسبوع، بإجمالي 50 ساعة، وأيضًا تنفيذ 2 دورة تدريب مكثفة على مدار 3 أسابيع للمرشحين لشغل الوظائف القيادية بالمحليات، وتنفيذ عدد من الدورات التدريبية، بإجمالي 13 يومًا تدريب لـ 1400 متدرب من العاملين بالمراكز التكنولوجية والإدارة الهندسية والتخطيط العمراني.
- تمكنت خطة تدريب مركز التنمية المحلية بسقارة، خلال الفترة من أغسطس وحتى ديسمبر 2022، من تنفيذ 68 دورة تدريبية، منها 25 دورة جديدة تنفذ لأول مرة استفاد منها 2782 متدربًا في



433 يوماً تدريبياً، وقد نفذ مؤخرًا، خلال الأسبوع التدريبي العشرين من الخطة التدريبية للمحليات، نحو 6 دورات تدريبية، يستفيد منها 206 متدربين من جميع المحافظات، في إطار تنفيذ تكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن بناء قدرات العاملين بالإدارة المحلية في مختلف المحافظات.

8. تبني عدة مشروعات ومبادرات اقتصادية، أبرزها:

أ. مبادرة المشروع القومي للتنمية البشرية والمجتمعية (مشروعك):

- تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مجتمعية شاملة، وتعنى بتنفيذ مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، من خلال توفير قروض ميسرة للشباب، وتوفير فرص عمل، وتمويل من بعض البنوك المصرية للمساهمة في القضاء على البطالة، وتحسين مستوى المعيشة.
- تبلغ مقرات "مشروعك" نحو 260 مقر بمختلف المحافظات، ويوجد لجنة تسيير في كل محافظة برئاسة السكرتير العام المساعد، لمتابعة خطة عمل المبادرة، وتنفيذ توجيهات الوزارة في شأنها، ومتابعة الإنجازات الشهرية في المدن والأحياء، وتقييم أداء القائمين على المشروع، وتحسين وتحديث آليات تنفيذ المبادرة، كما تم تكوين فرق تسويق من ممثلي الوزارة وشركاء التنمية على مستوى كل محافظة خاصة بـ"مشروعك"، وذلك للتواصل الدائم مع عملائه، والتجهيز والإعداد المسبق لأي مستندات قد يحتاج إليها المستفيدون.
- ملخص الإنجازات المحققة:

- تم البدء في المشروع بتاريخ 26 مارس 2015، حيث تم:
  - ✓ إصدار رخصة مؤقتة فورية للمشروع.
  - ✓ المساهمة في تمويل حملات التوعية والتدريب للشباب.
  - ✓ التكليف بأن يتم حصول المقترض على القرض خلال أسبوع بحد أقصى من تقديم الطلب مستوفيا الأوراق المطلوبة.
  - ✓ تم تغطية جميع المحافظات بعدد (282) موقعًا يغطي جميع المراكز الإدارية بالمحافظات، وتوحيد منهجية الإقراض من البنوك الخمسة المساهمة والإشراف الشخصي من جانب المحافظ لتذليل المعوقات.
  - ✓ منذ البداية حتى 15 مايو 2018، تم توفير عدد 98522 فرصة عمل، بتمويل قدره 6,314 مليار جنيه،
- خلال الفترة من يوليو 2014 حتى يونيو 2022، تم تمويل مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة لتوفير عدد (250) ألف فرصة عمل، بتكلفة قدرها 17 مليار جنيه.



- خلال الفترة من يوليو 2018 حتى يونيو 2022، استُهدف تمويل مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة لتوفير عدد (150) ألف فرصة عمل، بتكلفة قدرها 10 مليار جنية.
- في ديسمبر 2022، تم صرف مبلغ (951) مليون جنية لتنفيذ (3792) مشروعًا صغيرًا ومتوسطًا للشباب لتوفير حوالي (2000) فرصة عمل.

#### ب. مبادرة "شغلك جنب قريتك":

- تهدف إلى توفير فرص عمل مستدامة للشباب والمرأة المعيلة وتطوير المجتمعات المحلية بالتنسيق مع المحافظات ووزارة الزراعة.
- ملخص الإنجازات المحققة
- تم توفير 370 قطعة أرض بأربع محافظات (الإسماعيلية، والفيوم، والمنيا، والمنوفية)، لإقامة مجمعات صناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، يهدف إلى توفير أكثر من 400 فرصة عمل مباشرة، وسيتم تعميمه على باقي المحافظات.
- تنفيذ النموذج بمحافظة القليوبية، وتضمن إنشاء 13 مصنعًا على قطع أراضي مملوكة للمحافظة، من خلال بروتوكول تعاون مع كل من اتحاد الصناعات والمجلس التصديري للملابس وغرفة صناعات الملابس الجاهزة، وتم توفير 300 فرصة عمل مباشرة، و600 فرصة عمل غير مباشرة.

#### ت. برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بـ (قنا - سوهاج)

- يأتي هذا البرنامج تنفيذًا لتوجيهات القيادة بدعم التنمية الشاملة بمحافظات صعيد مصر، لتكون أكثر جذبًا للاستثمار، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف القطاعات، والممول جزئيًا بقرض من البنك الدولي بقيمة 500 مليون دولار ومساهمة من الحكومة المصرية بقيمة 457 مليون دولار.

#### • ملخص الإنجازات المحققة

- عدد المشروعات الممولة من المكون المحلي ومخصصات القرض خلال المرحلة الأولى وحتى 2019/2020 بإجمالي تكلفة 5.8 مليار جنية.
- تم خلال الفترة من يناير 2018 حتى يونيو 2021 تنفيذ 3707 مشروعات في قطاعات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والنقل وتغطية الترغ، وتدعيم الوحدات المحلية والتنمية الاقتصادية وتحسين البيئة بتكلفة 12.053 مليار جنية، ووفرت تلك المشروعات حوالي 203 ألف فرصة عمل.



- نجاح البرنامج في إحياء استثمارات سابقة في قطاع الصرف الصحي ومياه الشرب تقدر بحوالي 6 مليار جنية، حيث تم الانتهاء من تنفيذ 7 محطات معالجة، بطاقة إجمالية 57 ألف متر مكعب/يوم، و 20 محطة رفع وتغطية مدينتين بالكامل، و 14 قرية بخدمات الصرف الصحي، بالإضافة إلى مد وتدعيم خدمات الصرف الصحي في 10 مدن وقرى، بإجمالي عدد مستفيدين 2 مليون مواطن.
- تحسين خدمات مياه الشرب، من خلال مد وتدعيم وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب في 44 قرية ومدينة، وإنشاء 4 محطات كبرى لمياه الشرب، فضلاً عن رصف ما يقرب من 1000 كيلو متر طرق وتغطية الترع، بخلاف 88 مشروعاً للتطوير الحضري ودعم الوحدات المحلية.
- البدء في تنفيذ 4 مناطق صناعية بالمحافظتين، بإجمالي تكلفة 6 مليار جنية، منها 4.2 مليار جنية قيد التنفيذ، وحوالي 1.9 مليار جنية قيد الطرق والترسية، بخلاف دعم 8 تكتلات اقتصادية، بحوالي 500 مليون جنية، واستثمار 33 مليون جنية في تطوير المراكز التكنولوجية، وتحسين وحوكمة الخدمات الموجهة للمواطنين وقطاع الأعمال.
- وفرّ البرنامج 82 ألف فرصة عمل بسوهاج، و 61 ألف فرصة عمل بقنا، بإجمالي 143 ألف فرصة عمل.

### ث. برنامج تحسين البيئة والحفاظ على الصحة العامة

- صرف 34 مليار جنية، وشملت الأعمال شراء 600 معدة نظافة جديدة، وصيانة 4000 معدة قديمة، بتكلفة 395.5 مليون جنية، ورفع 200 مليون طن تراكمات، وتغطية حوالي 15 كيلو متر مجاري مائية (ترع ومصارف) داخل الكتلة السكنية، وتجميل مدخل 75 مدينة، وحيًا، و 500 قرية استفاد منها حوالي 45 مليون مواطن.
- صرف مبلغ 350 مليون جنية للبدء في تطوير ورفع كفاءة المجازر الحكومية بالمحافظات لعدد 147 مجزر على ثلاث مراحل، حيث تم البدء في تنفيذ المرحلة الأولى بتطوير عدد 30 مجزر، وتنفيذ المنطقة اللوجستية والحجر الصحي بمحافظة دمياط، بتكلفة قدرها 160 مليون جنية، وذلك بهدف الحفاظ على البيئة وتوفير منتجات صحية آمنة، وتعظيم القيمة المضافة، وزيادة موارد المحافظات، وفرص العمل.
- التنسيق مع المحافظات ووزارة البيئة وهيئة التنمية الصناعية لتوفيق الأوضاع البيئية الخاصة بمكامير الفحم النباتي الحالية، لتتوافق مع الإشتراطات البيئية، كما تم تكليف المحافظين بإزالة مكامير الفحم التي لا تتقدم بطلبات لتقنين أوضاعها البيئية، حيث تم حصر المكامير المطلوب توفيق أوضاعها



وبلغت 7000 مكمورة، و مكامير الفحم النباتي التي تم تطويرها وتوفيق أوضاعها البيئية، و 2000 مكمورة ومخطط تطوير عدد 3500 مكمورة فحم نباتي خلال المرحلة المقبلة، وإزالة وغلق المكامير التي لن توفق أوضاعها البيئية حوالي 1500 مكمورة.

• تشكيل لجنة دائمة من وزارات (التنمية المحلية - البيئة - التجارة والصناعة) لمتابعة تنفيذ إجراءات الحد من احتمالات وقوع الأضرار البيئية الجسيمة ومتابعة التأثيرات الصحية على الإنسان، حيث تم حصر المنشآت الصناعية التي لا تقوم بمعالجة مياه الصرف الصناعي الخاص بها لاتخاذ اللازم نحو تقنين أوضاعها البيئية.

• التنسيق مع المحافظات ووزارت (البيئة - الزراعة - الداخلية) بشأن مواجهة نوبات تلوث الهواء الحاد (السحابة السوداء) خلال الفترة من 15 أغسطس حتى 15 نوفمبر من كل عام، من خلال: منع عملية حرق قش الأرز، وتشكيل مجموعات عمل للمرور والتفتيش المفاجئ على المنشآت الملوثة للبيئة، وكذلك تشكيل غرفة عمليات بكل وحدة محلية للمتابعة الميدانية، وتوعية المواطنين لتفعيل كبس قش الأرز واستخدامه كعلف حيواني.

• التنسيق مع وزارة البيئة والمحافظات لإعادة ترسيم الحدود للمحميات الطبيعية ذات المساحات الشاسعة، وعددها 34 محمية صادر لهم قرارات جمهورية تعظيماً لاستثمارها وتنميتها وفقاً لمقتضيات الأمن القومي ورؤية المحافظات.

• جرى استكمال تنفيذ البنية الأساسية لمنظومة النظافة 216 مشروعاً، منها 7 مصانع، و 21 محطة وسيطة ثابتة، و 84 محطة وسيطة متحركة، و 4 محطات فرز أولى، و 43 مدفن صحي محكوم، ورفع تراكمات تاريخية من 57 موقعاً، بإجمالي 4 ملايين طن، كما تم توقيع عقد المرحلة الرابعة من البنية الأساسية لمنظومة النظافة مع الهيئة العربية للتصنيع بمبلغ (938,5) مليون جنية، لتنفيذ 9 مدافن صحية، ورفع التراكمات التاريخية قدرها 2,1 مليون طن، كما تم مراجعة الأعمال المخطط تنفيذها من البنية الأساسية لمنظومة النظافة مع وزارة الإنتاج الحربي تنفيذ عدد (14) مصنع تدوير، بتكلفة قدرها (2.7) مليار جنية.

• إجمالي الاستثمارات لتطوير المنظومة المتكاملة لإدارة المخلفات بمحافظات الجمهورية بلغت حوالي 1.72 مليار جنية، مثل: أنه تم بتكلفة 35 مليون جنية تسليم المدفن الصحي الآمن بالكيلو 5 - محافظة السويس، كما أنه بتكلفة 15.5 مليون جنية تم تسليم محافظة أسوان معدات لرفع كفاءة عمليات الجمع والنقل للمخلفات، وبتكلفة 162 مليون جنية تم الانتهاء من إنشاء مصنع المعالجة والتدوير بمدينة المنزلة بمحافظة الدقهلية بطاقة 500 طن/يوم، وجاري العمل على تسليم المشروعات



التالية، وهى المدفن الصحي بمدينة العريش بمحافظة شمال سيناء، بتكلفة 21 مليون جنيه، والمدفن الصحي بمدينة الطور بمحافظة جنوب سيناء، بتكلفة 35 مليون جنيه، والمدفن الصحي بمدينة الخطاره بمحافظة الشرقية، بتكلفة 10 مليون جنيه، ومصنع تدوير المخلفات بتونا الجبل محافظة المنيا بتكلفة 90 مليون جنيه ورفع كفاءة خطي تدوير المخلفات بمصنع دفرة بمحافظة الغربية بتكلفة 35 مليون جنيه.

### ج. بشأن برنامج تطوير منظومة النقل العام بالقاهرة الكبرى والإسكندرية:

- صرف مبلغ 5.5 مليار جنيه لرفع كفاءة وتطوير منظومة النقل العام بالقاهرة الكبرى والإسكندرية لنقل عدد 2 مليون مواطن يوميًا.
- شراء 110 أتوبيس كهرباء جديد بتكلفة إجمالية (600) مليون جنيه (70 أتوبيس لهيئة نقل الركاب بالقاهرة + 40 أتوبيس لهيئة نقل الركاب بالإسكندرية).
- شراء عدد 1800 أتوبيس جديد، ورفع كفاءة وتطوير لعدد 156 قطار ترام مفصلي.
- شراء عدد 7 أتوبيسات كهربائية، وعدد 182 أتوبيسًا للعمل بالغاز الطبيعي.
- تطوير ورفع كفاءة وعمرات جسيمة لعدد 1500 أتوبيس، وزيادة موارد الهيئتين لتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي.
- جارى تنفيذ منظومة التحصيل الإلكتروني لزيادة الموارد وجارى استكمال تحويل عدد 2300 أتوبيس للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار.

### ح. مبادرة "سند الخير":

- تهدف المبادرة إلى دعم محدودي ومتوسطي الدخل، من خلال توفر السلع الغذائية لهم بأقل من مثيلاتها في الأسواق، وتهدف للوصول لأكبر شريحة من المواطنين في القرى الأكثر احتياجًا.
- أطلقتها الوزارة في شهر مارس 2022 لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة، وحققت مبيعات تُقدَّر بـ 148 مليون جنيه، حتى الأسبوع الـ 34 منذ إطلاقها.
- تغطية 12 محافظة، من خلال 69 سيارة، تحمل أنواع السلع الغذائية بتخفيضات تصل إلى 25%، وحققت المبادرة حجم مبيعات تجاوز 3 ملايين جنيه موزعة على السلع الغذائية المختلفة، وقد وجه وزير التنمية المحلية اللواء هشام آمنة، بتوسيع نطاق المبادرة في 5 محافظات جديدة، هي الفيوم والسويس، والبحيرة، وجنوب سيناء، وسوهاج، لتغطية أكبر قدر من الأحياء الشعبية والقرى الأكثر احتياجًا.

### خ. مبادرة "صوتك مسموع":



- أطلقتها الوزارة في أكتوبر 2018، لتلقي شكاوى المواطنين في عدد من المحاور، وهي البناء المخالف والتعديلات على الأراضي الزراعية، وأملاك الدولة والمخلفات والقمامة والفساد والإشغالات.
- تلقت المبادرة، منذ إطلاقها حتى يونيو 2020، نحو 152 ألف رسالة، تم حل حوالي 95% منها، وجاري التواصل مع المحافظات لحل باقي الشكاوى، بإجمالي 36 ألف شكوى.
- نجحت المبادرة في حل 253 شكوى من إجمالي 278 شكوى في القرى المنفذة بها "حياة كريمة"، وجر حل الشكاوى المتبقية، وعددها 25 شكوى بالتنسيق مع الجهات المعنية.

#### د. مشروع توفير الطاقة المستهلكة في الإنارة العامة للطرق والشوارع

##### • يهدف المشروع إلى:

- توفير الكهرباء، من خلال تغيير الكشافات ذات القدرة ٤٠٠ وات، بأخرى تستخدم لمبات بخار الصوديوم عالية الضغط قدرة ١٥٠ وات، ويتم حاليًا استبداله ب 105 وات ليد، وتغيير الكشافات ذات القدرة ٢٥٠ وات، بأخرى قدرة 75 وات.
- دعم الصناعة الوطنية وتشغيل العمالة المحلية.
- توفير العملة الصعبة، وبالتالي تحسين الاقتصاد المصري.
- تم توقيع عقد رباعي بين ( وزارة التنمية المحلية - وزارة المالية - وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة - الهيئة العربية للتصنيع)، لتوريد وتركيب كشافات إنارة موفرة للطاقة، بتكلفة إجمالية قدرها 2,1 مليار جنيه لعدد 3,89 مليون كشاف، وتوريد وتركيب عدد 100 ألف وحدة تحكم في الفصل.

##### • ملخص الإنجازات المحققة:

- تركيب 3,1 مليون كشاف موفر للطاقة في جميع المحافظات، بتكلفة حوالى 2,6 مليار جنيه، ما ساهم في تحقيق وفر في فاتورة الاستهلاك قدرها 9 مليار جنيه، كما تم ترشيد استهلاك الكهرباء الخاصة بأعمدة الإنارة العامة بمعظم الشوارع والميادين، بنسبة تتراوح بين 12-50% من أعمدة الإنارة، حيث بلغ متوسط عدد كشافات الإنارة التي لم يتم إضاءتها 700 ألف كشاف يومي، كما أن تخفيض إنارة الشوارع والميادين العمومية والمحاور والطرق الرئيسية بالمحافظات، تم بما لا يؤثر على السلامة العامة والأمان للمواطنين والاحتياجات الضرورية لهم.
- ترشيد استهلاك الكهرباء بدور العبادة، حيث تم تركيب 28,5 ألف عدادات مسبقة الدفع للمساجد الأهلية والكنائس وملحقاتهما، كما تم تخفيض الإنارة الداخلية المستخدمة لأكثر من 7500 مقر ومنشأة حكومية وولاية المحافظات ومديريات الخدمة التابعة لها، إضافة إلى ترشيد استخدام أجهزة التكييف بها وعدم تقليل درجة استخدامه عن 25 درجة مئوية، وجارى استكمال تنفيذ 2 آلاف



مشروع، بتكلفة قدرها 1,8 مليار جنيه، لتوفير الكهرباء للمناطق المحرومة والمستجدة ورفع القدرات الحالية لتشجيع التصنيع المحلي.

#### ذ. مشروع شارع 306 لتشغيل الشباب:

##### • يهدف المشروع إلى:

- تنفيذ عدد من الأنشطة والبرامج لرفع كفاءة مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة التي تقدم لمواطني المحافظات، من أجل تحسين الوضع البيئي للحفاظ على صحة المواطنين، فضلاً عن رفع كفاءة الخدمات لتلبية احتياجات المواطنين، والسماح بتنفيذ مشروعات صغيرة ومتوسطة ذات مردود اقتصادي.
- صقل الشباب ورواد الأعمال بالمهارات والمعرفة اللازمة لإنشاء وإدارة مشاريعهم، ووضع خطة العمل ودراسة الجدوى الخاصة بالمشاريع، وخلق قنوات تواصل بين الشباب "أصحاب المشروعات" والموردين.

##### • ملخص الإنجازات المحققة:

- إنفاق حوالي (36,25) مليار جنيه، خلال الفترة من يوليو 2014 حتى يونيو 2018، وذلك لتلبية احتياجات المواطنين، ولاستكمال تنفيذ المشروعات المطلوب إنهاؤها للاستفادة منها، ولتنفيذ مشروعات البنية الأساسية لعدد 78 قرية بـ 26 محافظة.
- خلال الفترة من يوليو 2018 حتى يونيو 2022، تم ضخ إستثمارات ضمن الخطة الإستثمارية للتنمية المحلية، بتكلفة إجمالية قدرها 77,7 مليار جنيه لتنفيذ البرامج التنموية المطلوبة.
- إجمالي الاستثمارات من يوليو 2014 حتى يونيو 2022 بلغ (114) مليار جنيه ضمن التنمية المحلية.

#### ر. المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية

- يهدف المشروع إلى تنمية وتطوير جميع القرى المصرية البالغ عددها 4741 قرية وتوابعها (30888) عزبة وكفر ونجع، اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً، من أجل تحسين جودة حياة أهل القرى بمشاركتهم الفعلية.
- إجمالي فترة تنفيذ البرنامج (16 عامًا ماليًا)، تبدأ من العام المالي 2014/2015، وتنتهي بنهاية العام المالي 2029/2030، ويتم تنفيذ البرنامج على 6 مراحل زمنية، كل مرحلة تستغرق 4 أعوام مالية.



- خلال الفترة من يوليو 2018 حتى يونيو 2022، تم تنفيذ عدد 208 قرية، بواقع 8 قرية بكل محافظة لعدد 26 محافظة، بعد استبعاد محافظة القاهرة لعدم وجود قرى بها، بتكلفة إجمالية قدرها 7,3 مليار جنيه.

### ز. مشروع ترسيخ العدالة الاجتماعية.. (تنفيذ وصلات الصرف الصحي المنزلية للأسر الأولى بالرعاية بالقرى الفقيرة)

- يهدف البرنامج إلى تنفيذ وصلات النهائية للصرف الصحي كأحد برامج وزارة التنمية المحلية محور ترسيخ العدالة الاجتماعية لمساندة وتمكين المواطنين الأكثر احتياجًا، ويستفيد في المرحلة الأولى 1,9 مليون مواطن، وكل الأسر التي يخدمها البرنامج وعددها (312279) وصلة نهائية للصرف الصحي في 182 قرية، بتكلفة قدرها 909 مليون جنيه، بعدد 17 محافظة.
- تم توصيل خدمة الصرف الصحي لعدد (729) قرية، منها بنسبة خدمة قدرها 15% من إجمالي القرى المصرية حتى عام 2017.
- خلال الفترة (من يوليو 2018 حتى يونيو 2022)، تم إتاحة مبلغ 250 مليون أخرى ليصبح ما يتم إتاحتها للبرنامج ضمن خطة وزارة التنمية المحلية مبلغ 500 مليون جنيه.
- إجمالي ما نُفِّذ، خلال الفترة من يوليو 2018 حتى يونيو 2022، نحو 302 قرية، بتكلفة استثمارية 500 مليون جنيه تعمل كصندوق دوار لتنفيذ عدد 500 ألف وصلة صرف صحي منزلية للأسر الأولى بالرعاية لخدمة 3 مليون مواطن.

### ➤ على مستوى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع وزارة التنمية المحلية كفريق عمل واحد لتحقيق التنمية الاقتصادية بالمحافظات، وتنفيذ توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بتحسين مستوى معيشة المواطنين، من خلال تطوير أداء الخدمات الحكومية، وتبسيط إجراءات الحصول عليها، وتطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري في جميع قطاعات التعامل مع المواطنين، الذي يأتي في إطار الحرص على تحقيق الشفافية والنزاهة في الجهاز الحكومي، ومن أجل تقديم خدمة أفضل للمواطن، وذلك لأن محور الشفافية وكفاءة المؤسسات يُعد من أهم محاور البُعد الاقتصادي في استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، الذي يسعى إلى وجود جهاز إداري كفء وفعال يحسن إدارة موارد الدولة، ويخضع للمساءلة، ويقدم خدمات متميزة باستخدام أحدث الأساليب.

وتحرص وزارة التخطيط على المتابعة المستمرة للمحافظات كافة، بشأن عملية تطوير المحليات، وتوفير التدريبات اللازمة للعاملين لمواكبة عملية التطوير وميكنة الخدمات، إذ تُعد عملية تطوير المحليات



وتحقيق التنمية المستدامة، من أصعب التحديات التي تواجه الدولة كونها تتطلب تغييرًا جوهريًا في طريقة عمل أجهزة الدولة على المستوى المركزي والمحلي، وفي ثقافة القائمين عليها، وأسلوب تعاملهم مع المواطنين.

فقد أصدرت وزارة التخطيط "خطة المواطن" أو "دليل المواطن لخطة التنمية المستدامة" لكل المحافظات، بدايةً من عام 2019/2020 وحتى عام 2021/2022، بهدف تحقيق الشفافية وتشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز جهود التوطين المحلي للتنمية المستدامة، حيث:

1. يوضح الدليل أهم المؤشرات الاقتصادية، وملامح خطة التنمية المستدامة، وحجم الاستثمارات المخصصة لكل محافظة وتوزيعاتها القطاعية، كما يوضح عدد المشروعات الجاري تنفيذها والمستهدفة ونوعياتها، وهو ما يساعد المواطنين على متابعة الأداء على مستوى المحافظة أو المدينة أو القرية القاطنين بها ودمجهم في منظومة التخطيط والمتابعة.

2. أعلنت الوزارة عن إدراج الدليل على منصة "مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وذلك بعد نجاحها في إدراج المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة"، ومشروع "روداد 2030"، على منصات الأمم المتحدة.

3. شهد عام 2021 إطلاق خطة المواطن للعام الثالث على التوالي، مع استعراض لملامح الخطة للعام المالي 2020/2021 للمحافظات خلال العام، كما أصدرت الوزارة الأعداد الـ 11 من تقرير "متابعة خطة المواطن في المحافظات" خلال عامي (2018/2019 - 2019/2020).

وقد أطلقت الوزارة، للمرة الأولى في مصر والمنطقة، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، 27 تقريرًا لتوطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات المصرية الـ 27، في 21 نوفمبر 2022، حيث:

1. تهدف التقارير إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، من خلال تحديد أهداف كمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الثغرات التنموية لكل محافظة، ما سيؤدي هذا إلى تحديد الأولويات الرئيسية والمجموعات المستهدفة، بالإضافة إلى الاستثمارات المستهدفة، كما ستدعم هذه التقارير تنفيذ رؤية مصر 2030.

2. تقدم التقارير لمحة عامة عن الوضع التنموي لكل محافظة، باعتبار أنها تركز على الاستفادة من الفرص الحالية والاستخدام الاستراتيجي للبيانات لتخطيط وتنفيذ تدخلات عالية التأثير، وتسريع التنفيذ، كما أكدت التقارير على تباين مستوى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين المحافظات، وعواقب هذا التفاوت.



كما أصدرت الوزارة خطة التنمية المستدامة السنوية قصيرة المدى، التي تشمل بياناً بالمشروعات الاستثمارية التي توافقت على أهميتها الوزارات والجهات المختلفة، وتقوم وزارة التخطيط بدورها بتجميع هذه الأولويات والتنسيق فيما بينها لتضمن تفعيل الخطة نحو تحقيق أهداف رؤية مصر 2030، والتي بدورها انعكست في برنامج الحكومة للفترة 2018/2019 - 2021/2022، حيث:

1. استهدفت خطة عام 2020/2019، هذه القرى في سبع محافظات بأقاليم الصعيد مع تخصيص استثمارات قدرها 7 مليار جنيه لتلبية احتياجاتها من خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة والتحسين البيئي، وإتاحة فرص عمل للشباب، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المحلية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

2. إدراج الإصلاح الإداري لأول مرة بوثيقة الخطة، من أجل رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة ليس على المستوى المركزي فقط (الوزارات والهيئات العامة)، وهو ما تم البدء به في العام الأول من الخطة، ولكن على مستوى الإدارة المحلية أيضاً (المحافظات والمراكز) في عام 2020/19، حتى يستشعر المواطن من خلال احتكاكه اليومي مع الأجهزة الإدارية بتحسن مستوى الخدمات الحكومية المقدمة.

3. بلغت الاستثمارات الكلية المستهدفة للتنمية المحلية بخطة 2022/2120، حوالي 22,9 مليار جنيه، وجاءت محافظة القاهرة في المرتبة الأولى من قيمة هذه الاستثمارات بنسبة 16,3%، تليها محافظة الجيزة بنسبة 6,8% ثم محافظة البحيرة بنحو 6,1%.

ونظمت الوزارة العديد من الندوات عن إجراءات قيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد للعاملين بالمحافظات، وكذلك عدد من الدورات لتنمية المهارات السلوكية الوظيفية لقيادات العمل المحلي، ودورة تمكين قيادات العمل التنفيذي النسائية بالمحافظات، فضلاً عن إدخال برامج تخصصية جديدة لتنمية مهارات وخبرات قيادات العمل التنفيذي بالمحافظات "رؤساء المراكز والمدن والأحياء، ونواب المراكز وسكرتيري مجالس المدن والأحياء، ورؤساء الوحدات القروية في مجال الشؤون الهندسية، الشؤون المالية، شؤون العاملين والشؤون القانونية وغيرها من مجالات العمل الرئيسية والمساعدة.

#### ❖ المعوقات التي تواجه الإدارة المحلية:

وبالرغم من الجهود الكثيفة والسعي الدائم من الحكومة لتطوير المحليات والسيطرة على مشكلاتها، كما أن التنمية المحلية تُعد من أهم الآليات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشكلات المتعلقة بالمجتمعات المحلية، ولتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة، إلا أن المعوقات التي تواجه المحليات لا تزال مستمرة، وهو ما دفع عدد



من النواب خلال الأيام القليلة الماضية، لتوجيه عدد من طلبات الإحاطة لوزير التنمية المحلية، ومن هذه المعوقات:

1. ضعف حصيلة الموارد المحلية التي لا تكفي احتياجاتها الفعلية، قد أدى إلى الاعتماد الكلي على الإعانات المركزية، وبالتالي ضعف نطاق الحركة المحلية أمام احتياجات البيئة المحلية.
2. تعدد الأجهزة الرقابية على الوحدات المحلية (مجلس الوزراء، وزارة المالية، الرقابة الإدارية)، وذلك على الرغم من محدودية الاختصاصات الممنوحة لها.
3. ضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية من حيث درجة الإقبال على التصويت في الانتخابات المحلية، وانخفاض مساهمات قوى المجتمع المدني في العمل المحلي بشكل عام.
4. الهيكل التنظيمي الحالي لوحدات الإدارة المحلية، الذي يتسم بتشتت الوحدات المحلية وتجزئتها على نطاق كبير، قد عجز عن تحقيق الكفاءة الإدارية في استخدام الموارد المحلية.
5. مشكلة الفقر الذي هو أساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية، فضلاً عن الهجرة من الريف إلى المدينة حيث إنها كثيراً ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضرية، ونقص الأيدي العاملة (في مجال الزراعة)، وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي يفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية، ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات.
6. أكبر مشكلة تعترض التنمية المحلية، هي مشكلة التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلي الداخلية، من خلال تعدد الضرائب والرسوم، وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي.

#### ❖ الخاتمة والتوصيات:

تعتبر المحليات حلقة الوصل بين المجتمعات المحلية والسلطة التنفيذية والتشريعية في الدولة، إذ تُعد هي المسؤولة الأولى عن التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية لمجتمعاتها المحلية، بالمشاركة مع الأجهزة التنفيذية لوحداتها الإدارية، ومن هنا تتبوأ انتخابات هذه المجالس أهميتها وحيويتها، إذ تضع الدولة الضوابط والمعايير الدقيقة، التي تضمن إفراد العناصر المؤهلة بما يضمن تحقيق المهام المنوطة لهذه المجالس بأعلى عائد، وبما يحقق التنمية والازدهار للمجتمع.

ولذلك، تُعد المحليات من أكبر المشكلات التي تُورق مؤسسات الدولة، بل تعتبر بمثابة "صداع مستمر" في رأس الحكومة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بوجود فساد أو تقصير، وهو ما ينعكس بالسلب على



جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، إذ ترتبط المحليات ارتباطاً كبيراً بمصالح المواطنين والخدمات، التي يحتاجونها يومياً في إطار متطلبات الحياة العامة.

### التوصيات:

1. خلق مصادر تمويل جديدة لميزانية المحليات بعيداً عن دعم الدولة، خاصة أن المال هو عصب التنمية المحلية المستدامة، فضلاً عن العمل على زيادة التمويل الحكومي المخصص للمحليات من الموازنة العامة للسلطة، مما يزيد من مساهمة المحليات في تحقيقها للتنمية المحلية المستدامة.
2. تعزيز التطبيق الفعلي للامركزية الإدارية، وتوسيع اختصاصات المجالس المحلية، والتطبيق التدريجي للامركزية المالية.
3. ضرورة وجود قاعدة قوية في المحليات تعنى بمواجهة الفساد في كل القطاعات، لأن المحليات البوابة الأساسية لإصلاح أو فساد العديد من المشروعات.
4. الاهتمام بنشر ثقافة اللامركزية خصوصاً والثقافة الديمقراطية عموماً كأساس للجهود التي تبذل في اتجاه تطبيق اللامركزية والتي لا يمكن بدونها السير بنجاح في هذا الطريق، حيث تعتبر مساندة المواطنين لهذا التوجه ضرورية، خاصة وأن القيادات التنفيذية تقاوم الأخذ باللامركزية حتى لا تنتقص من السلطات الكبيرة التي تتمتع بها.
5. وضع السياسات التنموية المعنية بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب، بل يتعدى إلى الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية، فوعي الأفراد لمشكلات المجتمع وتحمسهم لحلها يمكّنهم من التصدي إلى أي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية.
6. التوعية بأهمية المجالس المحلية التي بدورها تحفظ وترسخ التنمية المستدامة، لأنه ببساطة المحليات تتعلق بكل التفاصيل التي تحسن مستوى معيشة المواطنين، بدايةً من الرقابة على الأسعار والمواصلات العامة والخدمات الحيوية المهمة، وانتهاءً بخلق وعي سياسي لدى المواطنين والقضاء على الفساد من الجذور، من خلال التدريب والتعلم والتنمية البشرية للعاملين، وإدخال مفاهيم الاستدامة في برامج المحليات.
7. الاهتمام بتطوير برامج تنموية مستدامة، وبمشاركة أصحاب الشأن، مثل برامج تدوير الموارد، والإدارة الكفؤة والفاعلة للمياه، والتخطيط الشامل لاستعمالات الأراضي.



8. الإسراع في وضع قانون جديد للإدارة المحلية يحدد دور واضح للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتطوير أساليب اختيار القيادات المحلية بشرط توافر الخبرة لديهم والتأهيل العلمي، والعمل على إنشاء مراكز للمعلومات بالمجالس المحلية.
9. تشجيع المشاركة بين القطاعين العام والخاص للتعاون في تحقيق التنمية المحلية، وأن يقتصر دور الحكومة المركزية على وضع السياسات العامة وترك التنفيذ للأطراف المحلية.